THE PERMANENT MISSION OF THE SYRIAN ARAB
REPUBLIC TO THE UNITED NATIONS - NEW YORK

بعثة الجمهورية العربية السورية
الدائمة لدى الأمم المتحدة - نيويورك

بيان

الوفد الدائم للجمهورية العربية السورية

لدى الأمم المتحدة في نيويورك

أمام

اللجنة السادسة

حول البند /80/ المعنون:

"الجرائم ضد الإنسانية"

المستشارة سلاف إبراهيم

Counselor: Sulaf Ibrahim

الرجاء متابعة النص عند الإلقاء

نيويورك في 2024/10/10

السيد الرئيس،

ينضم وفد بلادي للبيان الذي ألقاه ممثل موريتانيا بالنيابة عن المجموعة العربية، ويود الإدلاء بالآتي بالصفة الوطنية:

إن وفد بلادي لايزال يرى، على غرار وفود كثيرة أخرى، أنه من السابق لأوانه أن تتخذ اللجنة السادسة قراراً بشأن توصية لجنة القانون الدولي بوضع اتفاقية دولية مبنية على مشاريع المواد، أو عقد مؤتمر للمفوضين بهذا الغرض، وأنه ما يزال من الضروري إتاحة المزيد من الوقت للدول الأعضاء للتوصل إلى توافق حول أية خطوة مستقبلية في هذا الشأن، وتجنب القيام بأي محاولة من أي نوع لفرض أية وجهات نظر لا تحظى بالإجماع في ظل استمرار التباينات العميقة بين مواقف الدول الأعضاء حيال عدد من المسائل الإشكالية وفي مقدمتها:

– أن مشاريع المواد تستند بشكل رئيسي إلى النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الذي لا يحظى بتوافق دولي، نظراً لكون أكثر من ثلث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ليست أطرافا في هذا الصك، الأمر الذي من شأنه تعقيد النقاش، فبلادي مثل الكثير من غيرها من الدول، ليست طرفاً في نظام روما الأساسي، ولديها تحفظات قوية بشأن مدى ملاءمة بنود نظام روما الأساسي كأساس للبناء عليه في أية اتفاقية مستقبلية.

– تتضمن مشاريع المواد بنوداً تتصل بالاختصاص القضائي العالمي الذي لايزال شأناً خلافياً بين الدول الأعضاء سواء من حيث نطاق تطبيقه أو محددات استخدامه، وسيكون من السابق لأوانه إدراج بعض الأحكام ذات الصلة بممارسة الاختصاص القضائي العالمي في أي صك دولي طالما أنه لا يزال قيد المناقشات الأولية بين الدول الأعضاء.

السيد الرئيس:

من المســتحيل الحديث عن الجرائم ضد الإنسانية دون استحضار محنة الشعب الفلسطيني على مدى السنوات ال76 الماضية، فبينما نحن نناقش هذا البند اليوم، هناك آلاف

العائلات في غزة المحاصرة تتم إبادتها تحت أنقاض الأبنية التي يتم استهدافها بمنتهى الوحشية، حيث ترتكب اسرائيل هذه الجرائم البشعة بصورة منهجية واسعة النطاق. هذا بالإضافة إلى العدوان الإسرائيلي المستمر على لبنان، الذي ارتكبت فيه إسرائيل جرائماً دولية خطيرة تمثل انتهاكاً صارخاً للعديد من الصكوك الدولية وقواعد القانون الدولي ضد الشعب اللبناني، الأمر الذي أودى بحياة عشرات آلاف المدنيين في كل من لبنان والأراضي الفلسطينية المحتلّة حتى الآن، وأسفر عن نزوح قسري جماعي لمئات الآلاف من السكان، سواءاً ضمن الحدود المغلقة لقطاع غزة المحاصر، أو من الأشقاء اللبنانيين الهاربين من جحيم القصف العشوائي الإسرائيلي داخل وطنهم أو إلى بلادي سورية، في واحدة من أشد الأزمات التي شهدتها المنطقة حدة وتدميراً.

أشير في هذا السياق أيضاً إلى الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة ضد بلادي، والتي تكثفت خلال الأيام الماضية وطالت عدداً من الأبنية السكنية مستهدفةً مناطق مكتظة بالسكان والبنية التحتية المدنية، وكان آخرها استهداف مبنى سكني مكتظ بالمدنيين الأبرياء في قلب العاصمة دمشق، الأمر الذي أدى الى استشهاد تسعة مدنيين، بما في ذلك عائلة كاملة مؤلفة من الأب والأم وأطفالهم الثلاثة.

إن سجل اسرائيل الواسع في أعمال العدوان، وانتهاك القانون الدولي بكافة فروعه ومواثيقه، وممارسة التمييز العنصري، وخطابها المعادي للإنسانية، والعنف المنفلت وغير المتناسب الذي تمارسه، كلها أفعال تدل على وجود نمط خطير من تحد غير مسبوق للقانون الدولي، وتعمد ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية وجريمة التطهير العرقي على مرأى ومسمع العالم بأسره.

إذن، بينما نحن هنا اليوم نناقش تقنين الجرائم ضد الإنسانية فإن هناك إبادة جماعية قائمة ومستمرة دون أن يتم الالتفات إليها أومساءلة مرتكبيها في كيان الاحتلال وضمان عدم افلاتهم من العقاب، وذلك على الرغم من أنها جريمة تم تقنينها منذ أكثر من سبعة عقود، وتصنف على أنها أشد الجرائم خطورة.

ونؤكد هنا، أن هذه الانتقائية في تطبيق أحكام القانون الدولي واحترام قواعده الآمرة تلقي بظلالها على مناقشاتنا هذه ونحن نشهد الموت اليومي والابادة الممنهجة والعدوان الإسرائيلي الوحشي دون أن نلمس حراكاً جاداً وملموساً من منظمتنا وأداتها الرئيسية مجلس الأمن لوضع ما لدينا من نصوص وقواعد مقننة وقرارات مكرسة منذ عقود موضع التنفيذ لإنهاء هذا الاحتلال ووقف جرائمه.

السيد الرئيس:

يرى وفد بلادي أن الجرائم المرتكبة كجزء من سياسة الاستعمار، والفصل العنصري، والممارسات الجديدة التي تستتبعها حروب الوكالة من الاستثمار في الإرهاب، إلى الإجراءات القسرية احادية الجانب، والتي تحرم السكان من الحصول على الغذاء والدواء، هي أيضاً ذات عواقب كارثية مماثلة للجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وينبغي إدراجها في مشاريع المواد. واليوم نحن نكرر مطالبتنا مجدداً بتوسيع نطاق الجرائم ضد الإنسانية لتشمل جميع تلك الممارسات والأفعال.

وأخيراً السيد الرئيس:

يود وفد بلادي التأكيد على أنه وفي ظل الاعتبارات والإشكاليات القائمة، سيكون من المتعذر إحراز التقدم المرجو في اطار التحضير لإعداد اتفاقية خاصة بالجرائم ضد الانسانية – مع ادراكنا لأهمية التوصل إلى اتفاقية شاملة ومتكاملة وتوافقية بهذا الصدد– مالم يتم الأخذ بمعظم المشاغل التي أوردتها وفود الدول الأعضاء خلال المداولات الماضية، سواء فيما يخص تعريف تلك الجرائم والذي ما يزال احد أبرز النقاط الخلافية باعتباره لم يعد صالحاً بما يكفي لمواكبة الأشكال والانماط المستجدة من النزاعات، إضافة الى الحد من الإفلات من العقاب بما هو موجود من نصوص واتفاقيات قائمة، بما في ذلك اتفاقية منع الإبادة الجماعية، قبل الدفع باتجاه اتفاقيات جديدة.

وشكراً السيد الرئيس.